

تحديات استعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية

مقدمة:

ينصب البحث حول نقاط الضعف التي خلفها التفكك السوفييتي وما زالت تعاني منها روسيا الاتحادية لاستعادة مكانتها الدولية التي كانت عليها زمن الحقبة السوفييتية السابقة، إذ لم تتبلور بعد الإمكانيات الروسية لمواجهة هذه المحددات والتغلب عليها. كما يتناول البحث منهج الاحتواء الأمريكي-الأوروبي لروسيا لمنع تصاعد دورها العالمي.

-فرضية البحث:

إن آثار التحولات الدولية في أواخر القرن الماضي لا زالت تقف حائلاً دون نجاح روسيا استعادة مكانتها الدولية.

-السؤال المركزي للبحث:

متى تتمكن روسيا من مواجهة تحديات استعادة مكانتها الدولية المرموقة؟ ولإحاطة بالموضوع سنبحث أولاً في آثار التفكك السوفييتي على مكانة روسيا الدولية في مطلبين تناولوا إثارة النزاعات في دول الكومنولث الروسي، وآثار المتغير الجغرافي الذي واجهته روسيا الاتحادية، بسبب استقلال جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، مما تسبب بفقدان روسيا لكثير من المواقع والموانئ في البحار العالمية، وثانياً سنبحث في منهج الاحتواء الأمريكي-الأوروبي لروسيا الاتحادية في مطلبين تناولوا آثار توسيع مهام حلف الناتو، وإقامة الدرع الصاروخي الأمريكي في شرق ووسط أوروبا.

المبحث الأول: آثار التفكك السوفييتي على مكانة روسيا الدولية:

لقد ورثت روسيا الاتحادية عدد من التحديات خلفها تفكك الاتحاد

م.د. حسن ناصر عبد الحسين
كلية العلوم السياسية /جامعة الكوفة

السوفييتي واستقلال دوله وفك عقد شراكته في حلف وارشو ثم انضمام أغلب هذه الدول الى حلف الناتو الأمر الذي خلف نقاط ضعف لا زالت روسيا تعاني منها، ومن تلك النقاط التي ورثتها روسيا جراء استقلال دول الاتحاد السوفييتي السابق هو التحدي الجيوبوليتيكي الذي يحمل الكثير من الآثار الاقتصادية والاستراتيجية التي تحول دون استعادة روسيا لمكانة الدولية. فقد طردت روسيا من الكثير من المواقع البحرية التي كانت تابعة لسيطرتها وتستعملها لتصدير منتجاتها واستيراد ما تحتاج اليه. كما تواجه روسيا الاتحادية خطر التدخل الأمريكي في الاتحاد الذي أنشأته بين دول الاتحاد السوفييتي السابق بعد استقلالها، وهو ما عرف بدول الكومنولث الروسي، إذ تنهم روسيا الولايات المتحدة الأمريكية بإثارة الخلافات والنزاعات بين أعضائه واقحام روسيا في تلك النزاعات بهدف افشاله وتعطيل دور روسيا الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: إثارة النزاعات في دول الكومنولث الروسي:

غالباً ما تنتهم روسيا الاتحادية الولايات المتحدة الأمريكية بإثارة النزاعات الدولية، ولاسيما بين دول الكومنولث الروسي، لإقحامها في تلك

النزاعات وافشال ذلك المشروع الاتحادي الذي تعمل عليه روسيا كثيراً لإعادة التوازن الاستراتيجي الذي كان سائداً زمن الاتحاد السوفيتي. وأخذت روسيا الاتحادية تقدم المعطيات والوقائع التي تؤكد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنازعات، مثل دعم الانفصاليين الشيشانيين، وتصرفات المسؤولين الأمريكيين وتصريحاتهم التي اعتبرتها روسيا مثيرة للجدل، ثم زيارتهم المتكررة لهذه الدول، فضلاً عن توسيع التواجد العسكري الأمريكي فيها. ومن جملة الأزمات التي أثارها الولايات المتحدة الأمريكية في رابطة الدول المستقلة كانت في منطقة القوقاز، وإن إعلانها منطقة مصالح أمريكية أثار حفيظة القادة الروس وأشعرهم بتهديد المصالح العليا لروسيا وبخطورة الوضع في إقليم القوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لأن موسكو تعرف أن من يربح القوقاز فإنه يستطيع السيطرة على منطقة تشكل حاجزاً جبلياً عملاقاً يفصل بين قارتَي أوروبا وآسيا أو ما يسمى بقارة أوراسيا.

وقد جاء اعلان الرئيس الأسبق (بورس يلتسن) في عام ١٩٩٧ تأكيد تلك المخاوف عندما أعلن: "إن منطقة القوقاز ما برحت تتطوي على خطر الانفجار، وإن هناك عدد من المؤشرات يمكن أن

تعوق السلام فيها، وإن مصالح روسيا في المنطقة بدأت تضعف لتقاطعها مع مصالح دول أخرى^(١). وأولى الأزمات كانت الأزمة الشيشانية التي تفجرت في المرة الأولى بين عامي (١٩٩٤-١٩٩٦) وفي المرة الثانية عام (١٩٩٩)، وقد اتهمت روسيا الاتحادية الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم اللوجستي والمالي للانفصاليين الشيشان عن طريق جورجيا، هؤلاء المقاتلين الذين كانوا يتخذون مضيق بانكيس مقراً لهم على الحدود الشيشانية -الروسية- الجورجية^(٢). كما كررت روسيا اتهامها للولايات المتحدة بالتدخل في إثارة الاضطرابات التي حصلت أثناء اختيال الرئيس الشيشاني الموالي لروسيا (أحمد قديروف) في التاسع من أيار ٢٠٠٤، وقد عانت روسيا من تلك الاضطرابات ما بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٤)^(٣). وفي النزاع الأرمني-الأذربيجاني حول إقليم (ناجورني كاراباخ) الذي بدأ في عام ١٩٨٨، واستمر حتى عام ١٩٩٤، نتيجة إصدار أرمينيا قراراً ضمت بموجبه ناجورني كاراباخ إلى الأراضي الأرمنية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة بين البلدين. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي واستقلال دوله أعلنت أرمينيا عام ١٩٩٢ بشكل رسمي اعادت ناجورني كراباخ إلى السيادة الوطنية، وعلى أثر هذا الإعلان بدأ الصراع

المسلح بين البلدين^(٤)، الأمر الذي سمح للولايات المتحدة بالتدخل في هذا النزاع، فأرسلت مبعوثها الخاص (لين باسكو Lynn Pascoe) الذي أبدى انحيازه لصالح أرمينيا في بادئ الأمر، لأنها كانت مدعومة من قبل جماعة الضغط في الكونجرس، تلك الجماعة التي نجحت في سن القانون رقم (٩٠٧) وعنوانه: (قانون دعم الحرية): الذي منعت بموجبه الإدارة الأمريكية تقديم أي دعم لحكومة أذربيجان، مع العلم أن هذه الأخيرة هي المتضررة من الصراع، إذ فقدت ١٥% من أراضيها وهجر عدد كبير من سكانها. وقد اعترف (ستروب تالبوت Strobe Talbott) نائب وزير الخارجية الأمريكي في خطاب له بمساوئ هذا القانون الذي حجم قدرة الولايات المتحدة من تسوية النزاع وأضر بالعلاقات الأمريكية - الآذرية حال صدوره سنة ١٩٩٢.

أما في النزاع الجورجي -الروسي الذي بدأ في آب/أغسطس عام ٢٠٠٨، بعد ساعات من انتهاء زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس الى جورجيا. فقد اتهم القادة الروس الولايات المتحدة الأمريكية بإقناع الحكومة الجورجية وتحريضها على اجتياح إقليم أوسيتيا الجنوبية، الأمر الذي أدى الى إثارة النزاع في أوسيتيا الجنوبية وتدخل القوات الروسية في هذا النزاع، مما أدى الى

لقد استطاعت الولايات المتحدة من تمكين فيكتور يوشنكو الموالي لها من الفوز في الانتخابات التي جرت على خصمه فيكتور ينوكوفيتش الموالي لروسيا بفارق صغير^(٧).

وقد تكاتف الرئيس يوشنكو ورئيس وزرائه يوليا
تيموشنكو للنأي بأوكرانيا بعيدا عن روسيا
مدعومين من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات
المتحدة الأمريكية، كانت أول خطوة هو إعلان
يوشنكو أن أولوية بلاده تكمن في الانضمام إلى
حلف الناتو، وثانيهما تلميحه لعدم تجديد تأجير
قاعدتي كريميا وسيفاستوبيل للأسطول الروسي،
الأمر الذي زاد في توتر العلاقات الروسية
الأوكرانية. وفي عام 2010 أعادت الانتخابات
فيكتور يانوكوفيتش للحكم في أوكرانيا على
حساب زعيمة المعارضة يوليا تيموشنكو الموالية
للغرب التي أخفقت في قيادة البلاد بسبب
الضغوط الروسية، لكن يانوكوفيتش لم يتعلم
الدرس من ثورة ٢٠٠٤، عندما تدخلت واشنطن
وأسقطت النظام الموالي لروسيا.

والأزمة الثانية في أوكرانيا كانت بسبب رفض الحكومة الأوكرانية الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، ما دفع الاتحاد الأوروبي لبدء محادثات اتفاق شراكة مميز بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، وانتهت المحادثات بعرض أوروبي رأى فيه

أجبار القوات الجورجية على الانسحاب خارج أوسيتيا الجنوبية، بل وفتحت روسيا جبهة جديدة ضد جورجيا في أبخازيا، وقد أعلنت كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا انفصالهما عن جورجيا واستقلالهما وقد اعترفت روسيا الاتحادية فوراً باستقلالهما^(٥).

والحال في البلقان لم يختلف عن الحال في القوقاز، فقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح في اثارة الأزمة في البلقان، إذ يقول القادة الروس أن ما يسمى بالثورات الملونة ما هي إلا سلسلة محاولات رتبت لها الولايات المتحدة، مثلما حصل في الأزمة الأوكرانية التي أثارته الأحزاب البريقالية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٤، بعد أن شككوا في نزاهة الانتخابات الرئاسية التي فاز بها فيكتور (يانوكوفيتش) المقرب من موسكو، لذلك دعت هذه الأحزاب إلى العصيان المدني والتجمع أمام قصر الرئاسة مطالبة بإعادة الانتخابات، وهو ما عرف بالثورة البريقالية التي أطلقت شرارتها تلك الأحزاب الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، وفعلا تم اعادة الانتخابات في حينها وانتخب فيكتور يوشنكو المدعوم من قبل أمريكا رئيسا للبلاد، الأمر الذي أزم العلاقات الروسية- الأوكرانية أواخر عام ٢٠٠٤ وما بعدها^(٦).

يانوكوفيتش عدم تحقيق طموحا وآمال كييف، ولكن كانت المعارضة الأوكرانية تحتشد في ميدان الاستقلال في العاصمة كييف قبل أن ينتهي اللقاء بين الطرفين بهدف الضغط على الرئيس لقبول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. في النهاية رجحت الضغوطات الروسية على يانوكوفيتش الذي اعتبر دائما حليف موسكو- على الضغط الشعبي، وبعد رفض العرض الأوروبي، قدم الرئيس بوتين لأوكرانيا عرض مساعدات بقيمة 15 مليار دولار، وتسهيلات في أسعار الغاز، وهو ما تصورته موسكو كافيا للحفاظ على أوكرانيا خارج النفوذ الأوروبي، تصوره يانوكوفيتش كافيا لوضع حد للحركة الاحتجاجية^(٨).

فقد كان عدم توقيع اتفاق الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في ١٢/١١/٢٠١٣، وراء تلك الأزمة التي كانت قد تسببت في الإطاحة بالرئيس فيكتور تيموشنكو الموالي لروسيا والإتيان بالرئيس الأوكراني الحالي بترو بوروشنكو الموالي للغرب في مايو من العام ٢٠١٤، الأمر الذي نتج عنه إتمام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوقيعه في بروكسل. وفي هذا السياق نعتقد أن التوقيع على الاتفاق ووصول الرئيس الموالي لأمريكا سوف يفقد روسيا نفوذها في المنطقة ويعيد إلى الواجهة الصراع الأمريكي- الروسي إلى العلن^(٩).

والجدير بالذكر أن جميع تلك الأزمات سألقة الذكر كانت مترابطة ومتداخلة بشكل كبير، وكان أبرزها الأزمة الأوكرانية التي ما زالت آثارها تتصاعد ضد جميع أطرافها، إذ يعتقد الأمريكيان بأن روسيا بدون أوكرانيا لا تستطيع تشكيل إمبراطورية أوراسية. وإن الدور العالمي لروسيا بدون أوكرانيا سوف يتراجع إلى حد بعيد، للأهمية الجيو استراتيجية التي تشكلها أوكرانيا. فأوكرانيا تمثل حجر الزاوية للدفاعات الروسية ومسرحاً لحرب القواعد الأمريكية-الروسية، كما أنها تأوي أكبر تجمع للقومية السلافية خارج روسيا وامتداداً طبيعياً للصناعة والزراعة الروسية، لأنها تتحكم بعبور ما يقرب من ٨٠% من الغاز الطبيعي الروسي من روسيا إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب أو الطرق أو السكك الحديدية التي تربط بين روسيا وأوروبا، فضلا عن أنها تعطي روسيا القدرة على مد نفوذها العسكري إلى البحر الأسود^(١٠).

وهنا، يمكن لنا أن نشير إلى الأهداف الأساسية التي تتضمنها الإستراتيجية الأمريكية في افتعال الأزمات في دول الكومنولث الروسي ومنها الأول: إخراج أوكرانيا من اتحاد دول الكومنولث الروسي لإفشال مشروع دول الكومنولث الروسي الذي تعول عليه روسيا كثيراً في إعادة التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في

إقليم أوراسيا. والثاني: توسيع الوجود العسكري لحلف الناتو في البحر الأسود والسيطرة على موانئ أوكرانيا، لإحكام الطوق على روسيا، فضلاً عن أن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيفاً مستمراً لخاصرة روسيا ووسيلة ضغط عليها لضمان تنفيذ مشاريع أمريكا في المنطقة، ولا أدلّ مما يحدث من استعمال منهج الاحتواء الأمريكي-الأوروبي لروسيا لتجريدها من نفوذها التقليدي في أوكرانيا من خلال عملية ضمها إلى الاتحاد الأوروبي. وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إسقاط العديد من الأنظمة السياسية الموالية لروسيا الاتحادية سواء كانت هذه الأنظمة في دول الكومنولث الروسي أو في أماكن متفرقة من العالم. فلم يكن مفاجئاً تعامل الولايات المتحدة بكل حزم في إسقاط الأنظمة السياسية الموالية لروسيا ولن تترك وسيلة لتكسب الصراع على أوكرانيا، فلجأت إلى إسقاط النظام السياسي الموالي لروسيا.

المطلب الثاني: آثار المتغير الجغرافي الروسي: تؤثر العوامل الجغرافية: (الموقع والحدود، المناخ، التضاريس)، على السلوك السياسي للدولة، إذ يؤثر حجم الدولة من حيث المساحة والموقع من البحار العالمية تأثيراً كبيراً في دور الدولة الجيو-سياسي وقدرتها على مقاومة الضغوط المختلفة

التي تتعرض لها. ولا شك أن المقومات التي تملكها الدولة ذات المساحة الواسعة والموقع الاستراتيجي من البحار العالمية تعزز قدرتها على ممارسة سياسة خارجية مستقلة. وقد أولى علماء الجيوبوليتكس حجم الدولة أهمية عالية واعتبروه أحد أهم العوامل التي تحدد مصير الدولة، على الرغم مما أحدثه العصر النووي من تراجع في أهمية هذا العامل في مجال حفظ الأمن القومي، بيد إن حجم الدولة ظل يؤثر في اقتصاد الدولة وحفظ أمنها القومي وسياساتها الخارجية. وقد كان (نابليون بونابرت) محقاً عندما قال: " إن الموقع الجغرافي للدول يفرض على قادتها سياسة خارجية معينة" (١١). وقد أشار المؤرخ الأمريكي الفريد ماهان إلى أهمية الموقع البحري، حيث رأى ماهان أنَّ الموقع البحرية للدولة يعتبر من أهم مقومات الدولة في البيئة الإقليمية والدولية على الصعيد الاقتصادي والعسكري فضلاً عن المجال السياسي، كما يرى الدكتور صبري مقلد أن تأثير العامل الجغرافي ينسحب على قوة الدولة في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية (١٢).

وفيما يخص الواقع الجغرافي الجديد فقد تبع انهيار الاتحاد السوفيتي تقلص مساحة الامتداد الجغرافي الروسي إلى حدود غير مسبقة منذ

بولونيا ومقاطعة كالينينجراد، وتحدها من الجنوب الغربي جمهورية أوكرانيا، وفي القوقاز تحدها كل من جورجيا وأذربيجان، وفي سيبيريا تحدها منغوليا وفي الشرق تحدها جمهورية كوريا^(١٥).

لقد خسرت روسيا الاتحادية أغلب الموانئ التي كانت تحت المظلة السوفييتية في البحر الأسود من جهات: الشمال والشرق والغرب، مما عقد مسألة تصدير المنتجات الروسية الى أوروبا وإلى بقية دول العالم عن طريق خطوط الملاحة الدولية. وقد كان لذلك الواقع تأثيراً استراتيجياً كبيراً، لأن البحر الأسود يمثل إحدى البوابات البحرية المهمة جداً التي تعتمد عليها روسيا في الوصول إلى خطوط الملاحة الدولية والمياه الدافئة من أجل تصدير منتجاتها واستيراد كل ما تحتاج إليه روسيا عن طريق الموانئ البحرية للانتقال من النطاق البري إلى إطار النطاق البحري الذي يكسبها مزيد من القوة والتأثير في العلاقات الدولية. ومن الطبيعي أن تبحث روسيا الاتحادية في ضوء واقعها الجغرافي الجديد عن السبل الكفيلة بالتخفيف من آثار خسارتها للعديد من المواقع البحرية المهمة والاساسية لروسيا في البحر الأسود وبحر قزوين وبحر البلطيق، وهو ما يعرف بالقطع الجغرافي، الأمر الذي جعل موقعها من هذه البحار شبه مغلق، خاصة وأن وقوعها على المحيط المتجمد الشمالي لا يحقق

تأسيسها، وقد خرجت كل من دول آسيا الوسطى القوقاز وشرق أوروبا من تحت المظلة الروسية، فضلاً عن اختراق حلف الناتو لمجالها الحيوي وصولاً إلى الحدود الروسية. إن الواقع الجغرافي الجديد قد عرّض روسيا للنزاعات الحدودية مع هذه الجمهوريات المستقلة، فضلاً عن فسح المجال لحلف الناتو من ممارسة سياسة الخنق الاستراتيجي^(١٦).

فالخنق الاستراتيجي أصبح أمر واقع بعد انضمام دول البلطيق (ليتوانيا، أستونيا، لاتفيا) إلى الحلف في ٢٩/آذار - مارس/٢٠٠٤، مع أربع جمهوريات هي: (بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، وسلوفينيا)، مما أوصل حلف الناتو إلى التخموم الجديدة لروسيا وأصبح الجناح الشمال الغربي لروسيا منكشفاً أمام الناتو بصورة يتعذر معها على القوات الروسية الدفاع عنه الخاصة الرخوة لروسيا^(١٧).

فالواقع الجغرافي الجديد لروسيا الاتحادية أفقدها النصف الشرقي من أوروبا والثلث الشمالي من آسيا، لذلك تقلصت مساحة روسيا الكلية إلى (١٧،٧٥،٢٠٠ كم^٢) وتغيرت الحدود الجغرافية لروسيا الاتحادية بعد استقلال دول الاتحاد السوفييتي السابق، بحيث أصبحت تحدها من الشمال الغربي النرويج وفنلندا ومن الغرب جمهوريات استونيا ولاتفيا وبيلاروسيا وجمهورية

لها فائدة كبيرة، لذا فهي تسعى بكل الوسائل الممكنة للتشبيث بإطالاتها المهمة على البحر الأسود عن طريق تواجد أسطولها البحري في ميناء سيفاستوبول في إقليم شبه جزيرة القرم^(١٦).

وفيما يخص الآثار الاقتصادية للمتغير الجغرافي فقد تأثر الوضع الاقتصادي لروسيا الاتحادية نتيجة له، فأصبح على روسيا التزاماً أن تعقد اتفاقيات مع الجمهوريات التي استقلت، لتصدير منتجاتها من الطاقة عبر أراضي هذه الدول التي تمر خلال أراضيها أنابيب تصدير الطاقة، فضلاً عن احتياج روسيا للموانئ البحرية التي تقع ضمن الحدود البحرية لهذه الدول، بالإضافة الى أن استقلال دول الاتحاد السوفيتي وتراجعت حدود روسيا الاتحادية الى وراء ما كانت عليه زمن الحقبة السوفيتية في القوقاز واسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، فأصبحت الدول التي تقع على بحر قزوين تشارك روسيا منتجات هذا البحر من الطاقة (١٧).

لقد أحدث التفكك السوفييتي تغييراً جغرافياً مهماً في منطقة بحر قزوين، ففي السابق كان الاتحاد السوفيتي وإيران هما الدولتان الوحيدتان اللتان تطلان على هذا البحر الذي كان يعد بحيرة سوفيتية، أما اليوم فأن روسيا هي واحدة من الدول الخمس التي تطل على هذا البحر تتقاسم

معها الموارد وتشاركها الموقع كل من كازاخستان وتركمانستان وإيران وأذربيجان، الأمر الذي منح الفرصة للدول المنافسة في إقامة مشاريع نقل الطاقة في مناطق نفوذ روسيا السابقة. وقد شكل دخول الشركات الأمريكية إلى هذا الميدان الاقتصادي المهم تحدي حقيقي للمصالح الروسية في المنطقة. في المقابل تبقى روسيا ضعيفة في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في مناطق نفوذها السابقة في مجال نقل الطاقة، وهي من أصعب التحديات التي تواجه روسيا الاتحادية لاستعادة مكانتها الدولية المرموقة ^(١٨).

المبحث الثاني: منهج الاحتواء الأمريكي- الأوروبي:

إنَّ التغيرات الدولية التي حصلت في العقد الأخير من القرن الماضي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع مهام حلف الناتو ليتولى مهام جديدة خارج أوروبا. إن التحول الكبير في مهام الحلف من أداة للدفاع الجماعي إلى منظمة تبحث عن توفير الحماية الدولية في مواجهة تهديدات غير محددة أعطته القدرة على تخطي القيد الجغرافي الذي كان محدد بالمرشح الأوروبي كنطاق وحيد لتحركه، لتبرز مهمة جديد للناتو هي السلام العالمي بحسب الرؤية الأمريكية، وفي ظل المفهوم الجديد للسلام أصبحت الولايات

المتحدة الأمريكية تطرح أهداف تصاغ بشكل مرن ومطاط يسمح للحلف التحرك بحرية كاملة خارج النطاق الأوروبي، وقد نفذت الاستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي في حرب البلقان في كوسوفو وأواخر التسعينيات من القرن المنصرم عندما تخطى الحلف دور الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن^(١٩).

لقد فتحت الاستراتيجية الجديد للحلف الطريق أمام العديد من الأنشطة العسكرية التي يتوجب القيام بها خارج نطاق الإقليم والتي كانت محددة بموجب معاهدة تأسيس الحلف، فقد أصبح أمر النظام الدولي والسلام العالمي بين أيدي حلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ إن الاستراتيجية الجديدة للحلف أخذت تحمل في طياتها أكثر من رسالة في وقت واحد وهي، أن لا جدوى من معارضة السياسة الأمريكية الجديدة صاحبة الاختصاص الأصيل في إعادة ترتيب العلاقات الدولية، وبذلك تم إطلاق العنان لتدخلاتها في مناطق النفوذ الروسي، ليأخذ بعداً جيوسياسياً مهماً في قيادتها سيطرتها على العالم من خلال توسيع مهام حلف الناتو وإقامة الدرع الصاروخي في شرق ووسط أوروبا^(٢٠).

المطلب الأول: توسيع مهام حلف الناتو:

بعد حل حلف وارشو اتخذت الولايات المتحدة

الأميركية وشركائها الأوروبيون القرار الحاسم بتوسيع مهام حلف الناتو، الذي يعد من أهم التحولات الدولية التي شهدتها العالم بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، الأمر الذي مكن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من فرض طوق محكم على روسيا الاتحادية، لعزلها والدخول في مناطق نفوذها السابقة في الجانب الأوروبي والآسيوي على حد سواء. وهذه الحقيقة أعلنتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت وأكدها المتحدث بلسانها نيكولاس بيريز " بأنّ توسيع الناتو سوف يمضي قدماً على الرغم من كل اعتراضات روسيا، وإن الدول التي ستدعى للانضمام في صيف عام ١٩٩٧، لن تكون الأخيرة، كما إنه لن يمنع أي اتفاق بين روسيا والناتو من دعوة دول البلطيق أو أية دولة أخرى للانضمام". لغة مماثلة استخدمها خافيير سولانا السكرتير العام السابق لحلف الناتو الذي قال إن "الدخول في علاقة تعاون مع الناتو أفضل لروسيا من أن تقبع في عزلتها"^(٢١).

وقد دلت جميع تصريحات قادة الحلف على أنهم كانوا على استعداد لصياغة اتفاق تعاون صوري مع روسيا لضمان عدم معارضتها لخطة توسيع الناتو، لكنهم ليسوا على استعداد لانضمام روسيا في حلف الناتو، فروسيا من المنظور الأمريكي غير معنية بأمن القارة الأوروبية وليس من حقها

تحديد من يقبل أو لا يقبل في الحلف، وعليه يجب استبعاد روسيا من حلف الناتو، وقد أكد ذلك الرئيس كليتتون في قمة هلسنكي للرئيس يلتسن^(٢٢) كما جرى التأكيد على هذه المبادئ في بيان الاجتماع الوزاري الذي تمخض عن قمة مدريد في تموز/يوليو من عام ١٩٩٧، حيث جاء فيه: " إن الحلف على استعداد لضم أي دولة من دول شرق ووسط أوروبا إذا ما استوفت الشروط المطلوبة باستثناء روسيا الاتحادية، غير أن ذلك لا يمنع من البحث عن صيغة للتعاون معها". وقد أجمع قادة الحلف على استبعاد روسيا الاتحادية من الانضمام الى الحلف، وجرى ذلك تحت غطاء ضرورة استيفاء الشروط المطلوبة لدخول الحلف، ونصح كيسنجر وبريجنكي الإدارة الأمريكية باستبعاد روسيا، واستبدال ضمها بتوقيع اتفاق ثنائي بينها وبين الحلف^(٢٣)، لأن روسيا الاتحادية دولة كبيرة وضمتها إلى الحلف سيؤدي إلى تغييرات جوهرية لا تخدم استراتيجية الحلف، ويمنحها حق "الفيتو" على قرارات الحلف، وإن ضم روسيا الاتحادية يؤدي إلى فقدان الحلف لسمته الدفاعية، ويتحول إلى منظمة للأمن الجماعي على غرار الأمم المتحدة، كما أن روسيا بالأساس دولة غير أوروبية ، إذ إن ٧٥% من أراضيها تقع خارج قارة أوروبا (شرق الأورال)

والمادة العاشرة من اتفاقية واشنطن حددت شروط لقبول أي دولة للإسهام في أمن منطقة شمالي الأطلسي، وعلى هذا الأساس تم توسيع حلف الناتو عن طريق قبول عضوية دول شرق ووسط أوروبا في الحلف الأطلسي، هذه الدول التي كانت أعضاء في حلف "واشو" واستبعاد روسيا من عضوية الحلف، الأمر الذي تسبب في إخلال ميزان القوى في إقليم أوراسيا بين حلف الناتو مقابل روسيا الاتحادية، إلا إنَّ هذا المعيار الجغرافي مردود عليه بسابقة ضم تركيا في العام ١٩٥٢، والتي تقع نحو (٩٠%) من أراضيها في آسيا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهما أبعد ما تكون عن القارة الأوروبية (٢٤).

لقد نظر القادة الروس الى توسيع الناتو بوصفه جزءاً مكملًا لتوسيع أوروبا على حساب روسيا، مما يعني ان روسيا ستطرد خارج أوروبا، وبذلك تعد غير مستحقة لعضوية الاطار المؤسساتي للحضارة الاوروبية، على الرغم من النظرة القائمة منذ امد طويل عن انه لا يوجد مكان للولايات المتحدة في أوراسيا، وان توسيع الناتو كان مدفوعاً الى حد كبير برغبة الولايات المتحدة لزيادة مجال نفوذها والاقتراب نحو الحدود الروسية من قبل حلف تقوده الولايات المتحدة

الذي ما يزال يحمل طابع عدائي لروسيا، وعليه حذر يلتسين من أن أي توسع للناتو على الحدود الروسية يمكن أن يخلق اقتراباً منافسة جديدة^(٢٥) وكانت عملية توسيع الناتو قد مرت بثلاث مراحل لحد الآن، بدأت بقبول كل من جمهورية التشيك والمجر وبولندا رسمياً في ١٢/أذار-مارس/١٩٩٩، ثم أعقبه قبول سبعة دول أخرى في ٢٩/أذار-مارس/٢٠٠٤، هي: (بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، وسلوفينيا وجمهورية البلقان الثلاث) وقد أبدت المؤسسة العسكرية الروسية قلقاً عميقاً بشأن تزايد أعضاء الحلف، إذ سيحقق الحلف ميزة نسبية على روسيا في أوروبا الوسطى وفائضاً ضخماً في القوات البرية في القسم الغربي الخاصة الرخوة لروسيا^(٢٦).

وفي ١ نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٩، انضمت كل من: ألبانيا وكرواتيا للحلف، ليصل عدد أعضاء حلف شمال الأطلسي إلى (٢٨) دولة، وقد عدته روسيا تهديداً للأمن القومي الروسي^(٢٧)، فضلاً عن تبني البرلمان الأوكراني قراراً يمنح فيه قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية، بالإضافة إلى قيام الحلف بعمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي دول البلطيق التي كانت قد انضمت إليه عام ٢٠٠٤. ولم تكثف الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع عضوية الحلف وتمديد

نفوذه في اتجاه روسيا، وإنما شرعت في تعزيز قدرات الحلف عن طريق إقامة قاعدتين أمريكيتين في كل من: بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها: الدرع المضادة للصواريخ، الأمر الذي جعل الشطر الأوروبي من روسيا كله في متناول أسلحة الحلف التكتيكية والاستراتيجية. وكان قادة الحلف قد أقرروا في كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٨، "مخطط الإعداد" الذي يمهد لعضوية كل من: أوكرانيا وجورجيا، والذي يتضمن برامج وطنية إصلاحية سنوية في المجالات السياسية والعسكرية والقانونية، وقالوا إن النجاح في تنفيذ هذه البرامج يؤهل هاتين الدولتين للانضمام في الناتو^(٢٨).

والجدير بالذكر إنه على الرغم من استياء روسيا من توسيع حلف شمال الأطلسي، فإن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش قد أعلن دعمه طلب أوكرانيا الانضمام إلى الناتو خلال زيارته لأوكرانيا، إذ قال الرئيس بوش في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأوكراني الرئيس فيكتور يوشينكو إنَّ "أوكرانيا اتخذت هذا القرار الجريء والولايات المتحدة الأمريكية تدعمها بقوة". وخلال اجتماع قمة الدول الأعضاء في الناتو في رومانيا عام ٢٠٠٨، كرر الرئيس جورج بوش دعمه لقبول عضوية أوكرانيا وجورجيا في الحلف^(٢٩).

إن الأميركيين يعتمدون الخروج عن مبدأ التوازن الذي كان سارياً أبان الحقبة السوفييتية من خلال توسيع خلف الناتو، فقد أقر مجلس الشيوخ الأمريكي آنذاك مشروع قانون يطالب بدعم انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، بإخراج أوكرانيا من دائرة نفوذ موسكو سيعمل على حرمانها من نقطة الارتكاز الجيوسياسية التي تتحكم في البلقان، فضلاً عن حرمانها من عمقها الجغرافي الأوروبي، وإن الأثر المترتب على عقد اتفاق شراكة بين (الناتو) وأوكرانيا، في تموز- يوليو/١٩٩٧، شكل عقبة في طريق أي توسع للقوة الروسية^(٣٠).

وفي حالة انضمام أوكرانيا الى الحلف معناه صد روسيا عن كتلتها الأوروبية المحدودة التي بذل من أجلها ساسة القياصرة الروسية جهوداً لإدخال روسيا فيها، مما يعني طمس حق روسيا جيوبوليتيكياً والعودة الى الدرس التاريخي للقرنين الثامن والتاسع عشر، عندما كانوا الروس غير أوروبيين في كثير من سياسات القوى الكبرى آنذاك، كذلك سيصبح الملايين من الروس مجال تأثير خارج روسيا الاتحادية وسيقضي على كل أمل روسي باق في تشكيل "اتحاد سلافي" يتألف من روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا في المستقبل^(٣١).

بعد متابعتنا لتوسيع مهام حلف الناتو، وجدنا أنَّ

العزم الثابت الذي تبديه الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها الأوروبيون في توسيع مهام حلف الناتو قد خلق لروسيا العديد من التحديات منها: إحكام الطوق حول روسيا الذي وصل الى مرحلة الخنق الاستراتيجي، ثم تغيير ميزان القوى من خلال انضمام أغلب دول أوروبا الشرقية الى حلف الناتو التي كانت أعضاء في حلف وارشو، الأمر الذي أدى الى الاخلال بالتوازن الاستراتيجي الذي كان قائماً منذ زمن الاتحاد السوفييتي، وهذا الوضع تسبب في انحسار الدور الروسي في البلقان ودل على ضعف الموقف الروسي في مواجهة التمدد الأمريكي، كما حصل في أزمة كوسوفو في ٤/آذار - مارس/١٩٩٩، التي أدت الى تفكك الاتحاد اليوغسلافي الذي تشظى الى دول مستقلة انضمت منها دولتين الى حلف الأطلسي فيما بعد هما: كرواتيا وألبانيا في ١ نيسان/ أبريل من عام ٢٠٠٩. كما نرى أن تبني الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية ضد روسيا الشريك المهم لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في إمدادهم بمصادر الطاقة واستيراد ما تحتاج اليه من التكنولوجيا الغربية تحت الضغط الأميركي سيؤثر على الاقتصاد الروسي بشكل كبير وسينجم عنه قطع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. كما نؤيد ما قاله: مستشار الأمن

القومي الأمريكي السابق (زيبغينيو بريجنسكي) بأن روسيا المقترنة بأوكرانيا يمكن لها أن تكون إمبراطورية ولكنها من دون أوكرانيا هي مجرد دولة (٣٢).

المطلب الثاني: إقامة الدرع الصاروخي الأمريكي:

كانت الفكرة الأولى في إقامة الدرع الصاروخي قد بدأتها روسيا خلال الحقبة السوفيتية السابقة وهو ما عرف بـ(عسكرة الفضاء) عندما أقام القادة السوفييت قاعدة بايقونير التي أطلق منها أول قمر صناعي إلى الفضاء في عام ١٩٥٧، وهي قاعدة فضائية كانت معدة لإطلاق كافة أنواع الصواريخ، كما تعمل هذه القاعدة محطة رادارية مضاد للصواريخ الباليستية، وتعد واحدة من ثلاث قواعد فضائية في العالم (إلى جانب قاعدة كيب كانيفرال الأمريكية وتروتسويان الصينية) (٣٣).

وخلال عقد الستينيات من القرن العشرين كان سباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي يسير بوتيرة متسارعة، لكن في مطلع عقد السبعينيات عقدت الدولتان اتفاقية للحد من سباق التسلح، وقد جرت أول مباحثات سوفيتية -أمريكية حول تقليص الأسلحة الاستراتيجية الخاصة بالحد من نشر منظومات الدرع الصاروخية في ٢٦ مايو/أيار عام ١٩٧٢، ومعاودة الحد من نشر المنظومات المضادة

للقاذف الباليستية عام ١٩٧٢، نصت على الحد من نشر نظم الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ النووية، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية خرقت بنود اتفاقية عام ١٩٧٢ وأطلقت برنامج حرب النجوم (الدفاع الاستراتيجي) الذي دعا اليه الرئيس الأسبق رونالد ريغان في مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بحجة إحباط أي هجوم قد تتعرض له الولايات المتحدة أو إحدى حليفاتها بالصواريخ الباليستية، وكان ذلك المشروع يوحي بتحول استراتيجي مهم خلال الحرب الباردة من استراتيجية التدمير المتبادل الى استراتيجية الدفاع الاستراتيجي. وقد رصدت له الإدارة الأمريكية آنذاك ميزانية قدرت بـ(٢٦ مليار دولار) على مدى ٥ سنوات، وقد تم انجاز المشروع في سنة ١٩٨٥، وفق نظام يدعى "القاتل"، وقد استعمل هذا البرنامج الدفاعي داخل الولايات المتحدة في قاعدتين هما (فورت جريللي) في ولاية ألاسكا و(فاندنبرغ) في ولاية كاليفورنيا الأمريكيين (٣٤).

وفي عام ٢٠٠١ طرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق (جورج دبليو بوش) مجدداً إقامة مشروع الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية، وكان في شرق ووسط أوروبا هذه المرة، لحماية الأمن القومي الأمريكي كما يدعي الرئيس بوش من الصواريخ الباليستية التي يمكن أن تطلق

مخاطر نشر الدرع الصاروخي على الأراضي
التشيكية والبولندية، إذ سيعطي الولايات المتحدة
القدرة على إسقاط الصواريخ الروسية العابرة
للقارات داخل أراضيها أو بجوارها، الأمر الذي
يعني إبطال مفعول السلاح النووي الروسي، وهو
ما دفع الرئيس بوتين وكبار قاداته العسكريين إلى
إعلان استعداد روسيا نشر صواريخ بالستية من
طراز "إسكندرا" في القاعدة العسكرية في
كالينغراد والبدء في تطوير منظومة دفاع
صاروخي متطورة. إن نشر مكونات الدرع
الصاروخي في تشيكيا وبولندا في يوليو/ تموز
وأغسطس /أب ٢٠٠٨، أدى الى تطويق روسيا
ومنع قيام أي تحولات أو تغييرات مستقبلية جديد
تصب في صالح إعادة التوازن الاستراتيجي بين
روسيا وأمريكا. لقد كان إعلان الانسحاب
الأمريكي رسمياً من معاهدة الحد من الصواريخ
البالستية في ١٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠١
وتدشين مشروع الدفاع الصاروخي المضاد
للصواريخ البالستية في كل من بولندا وتشيكيا قد
أبقى روسيا وحلفائها في دائرة الخطر، في الوقت
نفسه ضمن للولايات المتحدة احكام الطوق على
روسيا بشكل لم يسبق له مثيل، لاسيما بعد أن
أعلنت الولايات المتحدة وحلف الناتو نشر عشر
بطاريات صواريخ اعتراضية ضمن برنامج الدرع

على الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الدول
الرافضة للسياسية الأمريكية والتي أطلق عليها
تسمية دول "محور الشر". وعلى أثر ذلك الطرح
أعلنت الولايات المتحدة الانسحاب رسمياً من
اتفاقية عام ١٩٧٢، على الرغم من عدم حصول
مستجدات ولا تطورات يمكن أن تجيز لواشنطن
اتخاذ مثل هذه الخطوة التي سوف تدفع بسباق
التسلح الاستراتيجي على مستوى العالم إلى آفاق
ومجالات من الصعب السيطرة عليها
مستقبلاً^(٣٥).

وقد وعد الرئيس بوش في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٢ "أنه بحلول عام ٢٠٠٤ سوف تتمكن الولايات المتحدة من نشر منظومات دفاعية متطورة في شرق ووسط أوروبا لاعتراض الصواريخ البالستية، وأضاف ستكون هذه المنظومات متوافقة ومنسجمة وحجم التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين" (٣٦)

لقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية مع كل من الحكومتين التشيكية والبولندية في أوائل عام ٢٠٠٧ محادثات رسمية بشأن نشر درع نظام راداري و(١٠) أجهزة لاعتراض الصواريخ البالستية على أراضي الدولتين. على الرغم من اعتراض روسيا الشديد عليها، لأن روسيا تدرك

الصاروخي في بولندا واجهزة خاصة بالدرع الصاروخي في تشيكيا والمجر ووصول قوات الناتو الى القرب من الحدود الروسية، ثم بعد ذلك تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من إقناع بولندا بنصب قاعدة للدرع الصاروخي على أراضيها بحلول عامي (٢٠١١ - ٢٠١٢) وقد حصلت الولايات المتحدة على موافقة الحكومة البولندية لبدء العمل لإنشاء القاعدة منذ عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يؤكد عجز القيادة الروسية من منع بولندا وتشيكيا ورومانيا بإقامة منظومة الدرع الصاروخي الأمريكي على أراضيها، وفي هذه الحالة ستكون رادارات المنظومة الأمريكية قادرة على كشف أغلبية المواقع الروسية الاستراتيجية. وإذا كانت روسيا لا تستطيع التأثير على الموقف الأوروبي فيما يتعلق بخطط واشنطن لنشر منظومتها الصاروخية، فإن ذلك يستلزم جهود مكثفة من جانب موسكو لتحديث وتطوير ترساناتها العسكرية، ما يعني بدء سباق تسلح جديد، ومزيد من الأعباء الاقتصادية التي يجب أن تتحملها روسيا، وإن هكذا تحديات استراتيجية سوف تضر بمكانة روسيا الدولية (٣٧).

وخلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما واصلت الولايات المتحدة الأمريكية التزامها بإقامة الدرع الصاروخي في شرق ووسط أوروبا، بالإضافة الى نشر المضادات الصاروخية على

متن المدمرة الأمريكية (AEGIS BMD) التي تتمركز في القاعدة البحرية (ROTA) في إسبانيا، كمنطلق لعملياتها في البحر المتوسط وأيضاً في الاستناد على مواقع (AEGIS ASHORE) الشاطئية التي مقرها في "بولندا ورومانيا" وفي نفس الوقت يقوم نظام (THAAD) بتأمين قدرات ذات دقة عالية لمسرح العمليات الأوروبية ومسارح أخرى مستقبلاً إذا اقتضت الضرورة. وفي يوم ١٢ أيار/ مايو عام ٢٠١٦، جرت مراسم تدشين أول قاعدة للدرع الصاروخي الأمريكي، مزودة بمنظومة "إيجيس آشور" في مدينة "ديفيسيلو" برومانيا. وفي اليوم التالي، ١٣ أيار/ مايو عام ٢٠١٦، جرت مراسم وضع حجر الأساس لبناء قاعدة للدرع الصاروخي الأمريكي، مشابهة في مدينة "ريدزيكوفو" في بولندا، بعد أن انتهت أعمال بناء قاعدة الدفاع الصاروخي الأمريكي في نفس المدينة، فضلاً عن نشر قوات الناتو والقوات الأمريكية فيها، في حينها أعلن كل من الكرملين والخارجية الروسية، وترى القيادة الروسية إن هذه المرحلة من إقامة الدرع الصاروخي الأمريكي تشكل تهديدا ليس فقط للأمن القومي الروسي، وإنما تقوض الاستقرار في منطقة أوراسيا، وفق تقديرات الخبراء الروس فإن الوضع تغير مع تنفيذ المرحلة الثالثة والرابعة من إقامة الدرع الصاروخي الأمريكي في شرق ووسط

أوروبا، إذ ستصبح القواعد المقامة في كل من
مدينتي "ديفيسيلو الرومانية" وريديزكوفو البولندية"
قادر على إسقاط جميع الصواريخ النووية العابرة
للقارات^(٣٨).

إن القادة الروس أدركوا جيداً منذ اعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش عن نيته اقامة الدرع الصاروخي في شرق ووسط أوروبا أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الأساسية تتطوي على استدراج روسيا إلى سباق تسلح مدمر من الناحية الاقتصادية. وكان الرئيس فلاديمير بوتين قد وصف هذا المشروع بقوله " ان الداء أخطر من الدواء، فبدلاً من أن يسهم مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في وقف نشر الصواريخ وتطويرها سوف يسهم في سباق تسلح حقيقي يعرض الأمن والسلم العالميين الى الخطر". وهو جزء من استراتيجية الاحتواء التي تعمل بها الولايات المتحدة الامريكية لتحطيم الاقتصاد الروسي، مثلما عملت مع الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، بالإضافة إلى أن إقامة هذا المشروع سوف يسقط جميع الصواريخ النووية العابرة للقارات ويبطل تأثير القوة النووية الروسية ويحيدها، مما يوفر للولايات المتحدة الأمريكية تفوقاً استراتيجياً غير مسبوق على روسيا ويؤدي الى اخلال في التوازن الاستراتيجي

بين الطرفين ^(٣٩). يبدو لنا أن القادة الروس لم يقتنعوا بالمسوغات التي قدمتها الإدارة الأمريكية لإقامة الدرع الصاروخي في شرق ووسط أوروبا بحجة تهديد الأمن القومي الأمريكي من جانب تهديد دول محور الشر حسب المفهوم الأمريكي. كما يتضح لنا إنّ جوهر قضية الدفاع الصاروخي الأمريكي في شرق ووسط أوروبا تتعلق والمنافسة التقنية المحتدمة بين واشنطن وموسكو، ولاسيما في مجال الصواريخ الباليستية متعددة الرؤوس وعابرة القارات ومسألة التصدي لها لبلورت واقع جديد للتوازن الاستراتيجي. من جملة الآثار السلبية لنشر الدرع الصاروخي تردي العلاقات الروسية مع بولندا والتشيك وأوكرانيا ورومانيا وهذا يعدّ ضربة قوية تجاه مصالح روسيا الاقتصادية وتهديد لأمنها القومي.

الخاتمة:

نخلص الى القول بأنّ التحولات الدولية التي حدثت في عقد التسعينيات من القرن الماضي خلقت تحديات مختلفة كان من الصعب على روسيا مواجهتها، وقد تجلت في: اثارة النزاعات بين أعضاء الكومنولث الروسي، وخسارة روسيا للعديد من الموانئ في البحار، فضلاً عن نجاح واشنطن وشركائها الأوروبيين من احتواء روسيا وتطويقها، من خلال توسيعهم لمهام حلف الناتو

ومحاصرة روسيا في الجو، مما أبطل تأثير أسلحتها النووية وحتى التقليدية من الصواريخ الباليستية. أما التغيرات الجغرافية، فقد تعددت آثارها لتشمل تحديات اقتصادية فرضت على روسيا تقاسم موارد الطاقة في بحر قزوين مع الجمهوريات التي استقلت، بالإضافة إلى إلزام روسيا بتنفيذ شروط الدول التي تمر بأراضيها أنابيب تصدير الطاقة الروسية إلى دول العلم المختلفة، سواء في البر أو في الموانئ البحرية واحترام مصالحها، كما سببت تلك المتغيرات مشاكل حدودية أدخلت روسيا في تحديات استراتيجية ومشاكل قانونية كانت روسيا في مأمن منها.

وإقامتهم الدرع الصاروخي في شرق ووسط أوروبا، ولا زالت هذه التحديات تتفاعل على المستويين الإقليمي والدولي واتسمت بشمولية التأثير على مكانة روسيا الدولية. فالولايات المتحدة الأمريكية استطاعت إلى حد بعيد تقويض مصالح روسيا وأهدافها الاستراتيجية، من خلال اثارة الأزمات بين أعضاء اتحاد دول الكومنولث الروسي، ذلك الاتحاد التي تعول عليه موسكو كثيراً في إعادة توازن القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن مهام حلف الناتو شملت تطويق روسيا في البر والبحر، الأمر الذي قاد إلى ما يعرف بالخنق الاستراتيجي والقطع الجغرافي، فضلاً عن إقامة الدرع الصاروخي في شرق ووسط أوروبا الذي أدى إلى عسكرة القضاء الهوامش:

- ١- شعبان عبد الرحمن، آسيا الوسطى: أطماع عمرها خمسة قرون، مقالة منشورة على موقع ESLAM ONLINE.
- ٢- جورج حداد، جورجيا: خنجر في خاصرة روسيا، مقالة منشورة في شبكة المعلومات www.mazmi.org.
- ٣- نادية فاضل عباس الفضلي، المأزق الروسي في الشيشان إلى أين؟، نشرت أوراق دولية، العدد ١٤١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٨.
- 4-Shireen T. Hunter, the Trans Caucasus in Transition, Center for Strategic and International Studies, Washington, 1994, P.100.
- ٥- سليم الزريعي، " حرب القوقاز أبعد من أوسيتيا"، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية ومتاحة على الرابط www.nazmi.org.
- 6 -PEROVIC J, ORTTUNG R, and WENGER A, Russian Energy Power and Foreign Relations: Implications for conflict and cooperation, Routledge: New York, 2009, p110.

- ٧- أحمد محمد أبو زيد، الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة في فهم الواقع الدولي، معهد العربية للدراسات، الرياض، ٢٠١٤، ص ٣.
- ٨- بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014، ص 2.
- ٩- المرجع نفسه، ص ٣.
- ١- نورهان الشيخ، التحديات والقيود: حدود الدور الروسي، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة: ٢٠١٤، ص ٧.
- ١١- مازن أسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩١، ص ١٥٠.
- ١٢- اسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، ١٩٩٤، ص ٥٦.
- ١٣- معتصم محمد عوده الله، جغرافيا العالم الجديد، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٨٦.
- ١٤- زيجينييو بريجنسكي، مخاطر مستتقات ما بعد الحرب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٥٠.
- ١٥- طالب حسين حافظ، سياسة الطاقة الروسية تجاه دول الجوار أوروبا وأوراسيا، الملف السياسي، العدد (٥٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٢٠٠٩، ص ١.
- ١٦- ديارى صالح مجيد، "حرب القوقاز وعسكرة البحر الأسود"، مقالة منشورة على الرابط. <http://www.ahewar.net>
- ١٧- ادوارد ميدل ايرل، رواد الاستراتيجية الحديثة ج ٤، ترجمة: محمد عبد الفتاح إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٩٢، ص ٦٣.
- 18 – Randall Collum and Others. An in-Depth Analysis Shows Caspian Oil's Potential، World Oil، No.3, 2004, P.69.
- ١٩- عمرو عبد الكريم سعداوي، النخبة السياسية المصرية: آخر نخب الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩، ص ٨٧-٨٨.
- ٢٠- هلموت سميت، حلف شمال الأطلسي في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٢٨.
- ٢١- إبراهيم عرفات، روسيا والنااتو الجديد، قراءة في مدلولات اللاتحة التأسيسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩) مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز ١٩٩٧، ص ١١٦.
- ٢٢- المصدر نفسه، ص ١١٧.
- ٢٣- مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٩٧-٥٠٥.
- ٢٤- عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، ط ٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢١٤.

- ٢٥- زيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ١٥.
- ٢٦- جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٢٣)، ٢٠٠٦، ص ٥٠.
- ٢٧- نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص ١٩١.
- ٢٨- حسين طلال مقلد، روسيا والاتحاد الأوربي: عوائق الشراكة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص ١٢٦.
- ٢٩- باسل الحاج جاسم، أذربيجان قد تسبق أوكرانيا الى عضوية الأطلسي... لكنها لن تتجاوز التحفظ الروسي، صحيفة الحياة، الخميس ١٠ / تموز ٢٠٠٨، على الرابط: <http://www.daralhyat.com>
- ٣٠- صاموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات، وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة، مالك عبيد وشيهون محمود محمد، دار الجماهير، ليبيا، ١٩٩٩، ص ٢٨.
- ٣١- نعمة كاظم هاشم، حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٣، ص ١٦٥ - ١٦٦.
- ٣٢- نزار إسماعيل الحياي، الإستراتيجية العسكرية الروسية وإشكالية التحول من الهجوم إلى الدفاع، أوراق إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٥٧)، كانون الأول/ ٢٠٠٠، ص ٤.
- ٣٣- سفارة كازاخستان في المملكة العربية السعودية، للمزيد من التفاصيل ينظر في: <http://www.kazembsaudi.com/ar/pages/24>
- ٣٤- محمد طاهر، الأسبقية النووية الأمريكية، مجلة قراءات سياسية، بيروت، المركز اللبناني للدراسات الإستراتيجية، العدد ٩، آذار ٢٠٠٣، ص (١٧ - ١٨).
- 35 -US Departments of state and Defense. Proposed U.S. Missile Defense Assetsin Europe (Washington. DC: Missile Defense Agency. 2007) , P.3.
- ٣٦- هلا صغيني، الدرع الصاروخي الأمريكي: رياح حرب باردة جديدة، مجلة معلومات، العدد التاسع والخمسون، المركز العربي للمعلومات، بيروت، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٥٧.
- ٣٧- صباح جاسم، أزمة الدرع الصاروخي: حرب باردة جديدة بانتظار خليفتي بوش وبوتين، شبكة النبا المعلوماتية، ٩ / ٤ [http:// www. Annaba org.](http://www.annaba.org)، على الرابط: ٢٠٠٨/
- ٣٨- مازن عباس، قاعدة أمريكية جديدة في أوروبا قيد الانتهاء، على الرابط: <https://arabic.sputniknews.com/world/2017>
- ٣٩- علاء الدين حسين خماس، مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي: دراسة وتحليل، دار الكتب، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١١١.

